مجلس الشورى يناقش موضوع التعليم ما قبل المدرسي وسبل تطويره

عبدالعزيز عبدالغني يترأس جلسة مجلس الشورى

توصيات لجنة التربية والتعليم تؤكد على:

تبني إستراتيجية وطنية للطفولة المبكرة

إصدار لائحة وزارية لتنظيم التعليم ما قبل المدرسي

إعداد منهج دراسي موحد لهذا النوع من التعليم

صنعاء / سبأ:

بدأ مجلس الشورى مناقشته لموضوع التعليم ما قبل المدرسي وسبل تطويره في الجلسة التي عقدها أمس الأحد برئاسة رئيس مجلس الشورى عبد العزيز عبدالغني.

وفي مستهل الجلسة - التي تأتي في إطار الاجتماع الثاني من دورة الانعقاد السنوية الأولى للمجلس للعام الحالي 2011 قدمت لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي التقرير الخاص بالموضوع والذي قام بقراءته رئيس اللجنة الدكتور حسن السلامي ، ونائب رئيس اللجنة الدكتور فضل أبو غانم ، ومقرر اللجنة محمد حسين العيدروس ، وعضوا اللجنة عضوا مجلس الشورى عبده علي قباطي ، حسن عبدالرزاق والدكتور عبد الوهاب راوح.

ويتكون التقرير من ثلاثة أقسام .. استعرض القسم الأول منه الإطار العام للدراسة ومنهجيتها ، والتي تضمنت أسئلة بشأن ما إذا كانت السياسة التربوية الحالية تترجم الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة في السنوات الست الأولى من العمر، في حين اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي.

وفي إطار هذا القسم من الدراسة تم استعراض التجارب الدولية في مجال التعليم ما قبل المدرسي ، في محاولة لتثبيت فكرة القيمة المضافة للتعليم ما قبل المدرسي وترسيخ قناعات علمية عن الجدوى التربوية والاجتماعية والاقتصادية لهذا النوع من التعليم.

واستعرض القسم الثاني من التقرير السياسات التربوية والتعليمية القائمة الخاصة بمرحلة رياض الأطفال أو التعليم ما قبل المدرسي، والتي تشمل الأهداف العامة التي يتوخاها التعليم في هذه المرحلة العمرية وما تضمنته الاستراتيجيات المعتمدة من عناية بهذا النوع من التعليم.

وفي إطار هذا القسم أنجز التقرير مقاربة للوضع الراهن لرياض الأطفال الحكومية ، ومستوى توزيعها على المحافظات، والمناهج المعتمدة والكادر البشري والبنى التحتية ، كما أنجز مقاربة مماثلة لواقع رياض الأطفال الأهلية.

وتناول القسم الثالث من التقرير النتائج العامة التي خلص إليها التقرير ، والتي تضمنت التأكيد على أن هناك سياسات تربوية أسست لمرحلة تعليم رياض الأطفال وحددت سنواتها الدراسية وأهدافها وآليات فتح رياض الأطفال وأساليب مراقبتها والإشراف عليها .. وهو ما اشتمل عليه قانون التعليم وقانون تنظيم المؤسسات التعليمية والأهلية والخاصة ولائحة وزارة التربية والتعليم.

ولاحظ التقرير أنه لا تزال السياسات المرتبطة بالتعليم ما قبل المدرسي تعاني من القصور التشريعي ، خصوصاً ما يتعلق منها بأهداف المؤسسات التعليمية المتصلة بالتعليم ما قبل المدرسي، ومواصفات الكادر التعليمي والإداري، وأساليب إدارة رياض الأطفال، وإيجاد سياسات رسمية مشجعة لهذا النوع من التعليم.

كما لاحظ التقرير وجود ضعف في العلاقة الهيكلية الرأسية في عملية التخطيط بين مرحلة رياض الأطفال ومرحلة التعليم الأساسي ، وهو ما يعكس ضعف اهتمام وزارة التربية والتعليم بمرحلة رياض الأطفال.

وفي إطار الاستنتاجات التي خلص إليها .. أبرز التقرير جملة حقائق كشف من خلالها عن أن نسبة تغطية التعليم ما قبل المدرسي لا تتجاوز الـ1 بالمائة ضمن فئة الخمس سنوات الأولى من العمر، وكشف كذلك عن غياب التوازن بين الريف الحضر فيما يخص تواجد رياض الأطفال .. حيث تتركز رياض الأطفال في المدن وبنسبة 97 بالمائة ، وأشار التقرير إلى أن هناك تفاوتاً كبيراً في جنس الملتحقين بالتعليم ما قبل الأساسي لفائدة الذكور وبنسبة 54 بالمائة.

واستنتج التقرير أنه في مجال البنى التحتية يسجل غياب المعايير الواجب توافرها في مباني رياض الأطفال، ولاحظ غياباً مماثلاً للمناهج الدراسية المعتمدة لرياض الأطفال الحكومية والأهلية.

وشخص التقرير في هذا القسم منه التحديات التي تواجه التعليم ما قبل المدرسي ، والتي يتمثل أبرزها في غياب موازنة لتمويل هذا النوع من التعليم ، والافتقار إلى التجهيزات في المرافق القائمة ، وضعف مستوى الوعي الرسمي والمجتمعي بأهمية هذا النوع من التعليم.

وتوصل التقرير إلى جملة من التوصيات التي يراها ضرورية لتطوير التعليم ما قبل المدرسي ، ومن أهم هذه التوصيات .. تبني إستراتيجية وطنية للطفولة المبكرة ، وإصدار لائحة وزارية لتنظيم التعليم ما قبل المدرسي ، وإعداد منهج دراسي موحد لهذا النوع من التعليم.

وسيواصل مجلس الشورى مناقشاته للموضوع في الجلسة التي يعقدها اليوم الاثنين بمشيئة الله تعالى.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر الجلسة من الجانب الحكومي وزير التربية والتعليم الدكتور عبد السلام الجوفي ، ووكيل الوزارة محمد هادي طواف ، ووكيلة وزارة التعليم الفني والتدريب المهني لمياء يحيى الأرياني ، ووكيل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور علي قاسم إسماعيل ، ووكيل وزارة شئون مجلسي النواب والشورى الدكتور أبو بكر الزهيري ، ومدير عام التعليم الأهلي بوزارة التربية والتعليم محمد علي مداعس ، ومدير عام رياض الأطفال بالوزارة يحيى عبدالله المتوكل ، و عدد من المسئولين والمختصين والمعنيين في الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني.

مجور يشيد بالعلاقات اليمنية الصينية في المجال الصحي

صنعاء / سبأ:

أشاد الأخ رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور بمستوى العلاقات اليمنية الصينية في المجال الصحي وذلك كامتداد طبيعي لخصوصية العلاقات التاريخية والسياسية القائمة بين البلدين الصديقين.

جاء ذلك أثناء استقبال رئيس الوزراء أمس بصنعاء الوفد الصحي الصيني الذي يزور بلادنا حالياً برئاسة نائب وزير الصحة الصيني تشانغ ماو حيث جرى الوقوف على واقع العلاقات اليمنية الصينية في المجال الصحي إلى جانب المجالات الاقتصادية والتنموية والتجارية وما تشهده من تطور ونمو مستمرين.

وتم التركيز أثناء المقابلة على إمكانية زيارة البعثات الطبية الصينية لعدد في المحافظات وكذا ما يتعلق باستمرار الفرق الطبية الصينية الزائرة لعموم محافظات الجمهورية ، عدى عن الإمكانيات المتاحة لاستثمار الجانب الصيني الصديق في المجال الصحي.

وعبر الدكتور مجور عن تقديره لدعم الأصدقاء الصينيين للقطاع الصحي سواء كان لوجستيا أو ماديا، معرباً عن تطلعه بأن تشهد العلاقات في هذا المجال المزيد من التعاون خلال الفترة القادمة وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بزيادة حجم البعثات الطبية لعدد من المحافظات إلى جانب البعثات الموجودة حالياً في اليمن، مثمنا الدور الرائد للجانب الصيني في مساندة مسيرة التنمية اليمنية في عدد من المجالات.

المسئول الصيني بدوره أكد التطور والتواصل المستمرين اللذين تشهدهما علاقات الصداقة اليمنية الصينية، منوهاً بالحضور الطبي الصيني المبكر في اليمن والذي يعود إلى ما قبل 40 سنة، مشيراً إلى التعاون المتميز بين البلدين في هذا المجال وغيره من المجالات، أن الصين ستواصل تعاونها في هذا المجال بما ينسجم وواقع العلاقات المتميزة التي تربط الشعبين الصديقين اليمني والصيني.

حضر المقابلة كل من نائب وزير التخطيط والتعاون الدولي هشام شرف ووكيل وزارة الصحة العامة والسكان الدكتور ناصر باعوم والسفير الصيني بصنعاء ليو دنغلين.

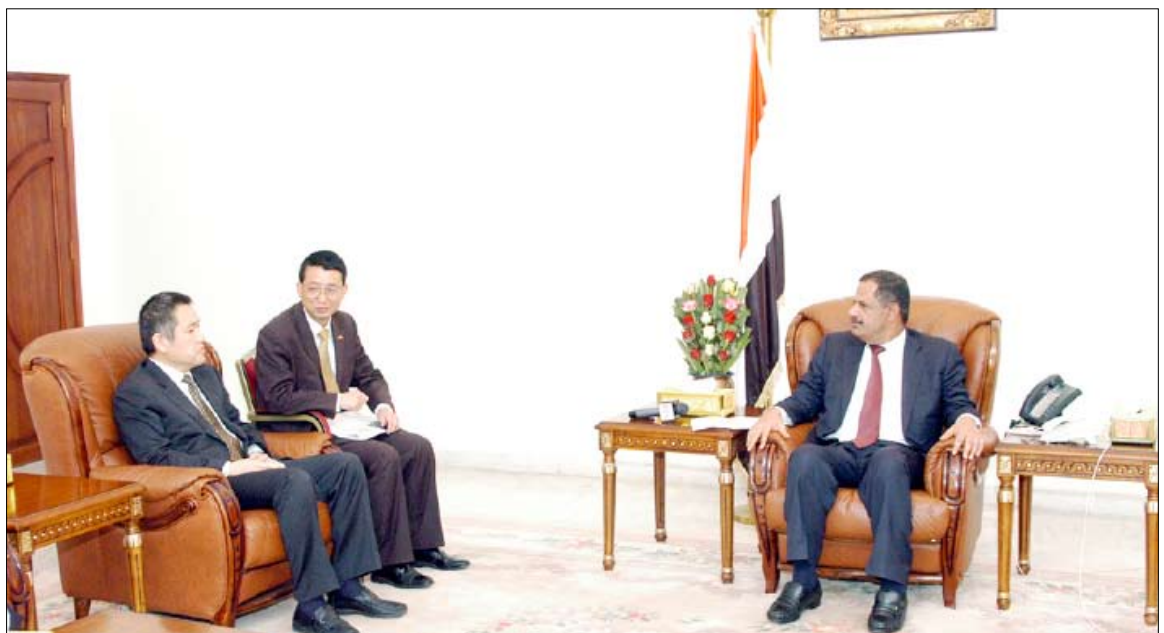

د. مجور خلال لقائه نائب وزير الصحة الصينية

ثمن الهوية.. وفاتورة الانتماء

عبد القادر محوري

لم يكن الثمن بخساً أو هيناً.. ولكن يمكن اعتباره كذلك أمام الهدف والغاية العظيمة التي استطاعت اليمن إيصالها وإبرازها وتوضيحها للآخر - الخارج - من حولنا بصورتها الحقة والواقعية كما هي دون تصنع أو تدخل في رسم معطياتها على الأرض اليمنية.ومنها عدن ومحافظات الجنوب التي علقت في ذهن المتابع والقادم إلى اليمن بأنها أرض مشتعلة وخارجة عن السيطرة.. دون أمن أو أمان نعم هذه انطباعات مؤلمة رسمها للأسف الشديد وتسابقت في صنعها وسائل إعلام محلية وخارجية بصورة أشمل وأعم.

ومرد ذلك يتباين بين وسيلة وأخرى منها ما هو منهجي يعمل على تأصيل ذلك وفق أجندة مختلفة بغية تحقيق مآرب وأهداف أنانية ضيقة وأوهام لا يستطيع أن ينفث منها أو تغادر مخيلته.

ووجد في المناخ الديمقراطي التعددي وحرية وسائل الإعلام وسيلة يمتطيها لنفث سمومه وإفراغها عبر تلك المواقع المتاحة لاستهداف الوطن ووحدته والتضليل والدس والنيل من مقدراته.

ونقرأ ذلك أيضاً في التسابق المحموم لمراسلي الوكالات والصحف والمواقع الخارجية وهم كثر منهم من يصنف على أنه معارضة وآخر مستقل وثالث محسوب على السلطة للأسف بل يعملون أيضاً في وسائلها الإعلامية الرسمية.

يتسابقون في تنافس غير شريف لنشر أخبار الإثارة فقط والإحجام عن التعاطي مع الأحداث الإيجابية والجوانب المشرقة منها مادام التفرد والسبق الصحفي سيكونان بخبر عاجل ومهم فيه من الإساءة والتشويه والتشهير ما يؤسف له عن الوطن الهوية والانتماء.

ومهما كانت نسبة المصداقية والحقيقة التي ينشدها أو ندعي إبرازها والانتصار لها فمصلحة الوطن وثوابته وهويته يفترض أن تكون خطاً أحمر ولا ينبغي أن تتقاطع مع مصالح الفرد مهما كان حجمها.

ولنا عبرة في دول وشعوب عديدة من حولنا تختلف وتتباين في حد التأزيم ولكن يتضاءل كل ذلك التأزيم وينحسر عند حد الوطن الذي يجسد مفهوم العزة والكرامة والانتماء.

وقد لا نعي ونجهل نسبة التأثر والاقتناع بتلك الأضرار والتقارير خارجياً ولكن تداعياتها حتماً تنعكس سلباً على الجميع بدون استثناء.

وقد عبر عن ذلك صراحة العديد من الأشقاء والأصدقاء الذين قدموا ضيوفاً أعزاء على اليمن خلال استضافتها فعاليات خليجي (20) بعدن مبدين استغرابهم وأسفهم الشديد لتلك الأخبار المغلوطة التي لا تنسجم جملة وتفصيلاً مع الواقع الذي عايشوه وشهدوه في تنقلهم بين أوساط الناس والمجتمع في مختلف مناطق وأحياء عدن والمحافظات المجاورة.حاملين رسائل الود والإعجاب بهذا الشعب الأصيل الكريم الوفي.. وبهذه الأرض الطيبة الآمنة والمستقرة.موجهين العتاب واللوم لـ (بعض الأقلام) التي عملت على خلق الموانع وزرع الأشواك والتسابق في نشر الإساءات وتغييب الإيجابيات منها التي من المعيب إنكارها.

وبدورنا نتساءل هل يجتهد (البعض) في الظفر بخبر ما وتلك فيه من أجل حافز أو مكافأة ما.. فإن كان الأمر كذلك فذلك فيه نظر، فالوطن أكبر وأغلى وأثمن من كل المغريات ويستحق أن تبحث من أجله الحلول والمعالجات!

شدد على مسؤولية المجتمعات المحلية عن المياه

المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن يختتم أعماله

صنعاء / سبأ:

اقر المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية في اليمن في اختتام أعماله أمس بصنعاء ان اليمن تعيش أزمة مياه وان هناك حاجة ملحة لتوحيد الجهود للتعامل معها

وأكد المؤتمر في إعلان صنعاء للشراكة المائية اليمنية الصادر عن المؤتمر، الذي نظمه مركز (سبأ) للدراسات الإستراتيجية ووزارة المياه والبيئة ووزارة الزراعة والري والصندوق الاجتماعي للتنمية بالاشتراك مع التعاون الألماني للتنمية على مدى يومين.. أكد التزام الحكومة اليمنية والمشاركين في المؤتمر بتبني وتطبيق أربعة مبادئ أساسية لإدارة الموارد المائية الشحيحة في اليمن .

وأوضح ان هذه المبادئ الأساسية هي العدالة والكفاءة والاستدامة والشراكة بحيث تكون خدمات المياه متاحة للجميع وأن يستخدم الماء بأسلوب رشيد يمنع هدره، ويؤدي إلى تحقيق مستويات عالية من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية و أخذ احتياجات الأجيال القادمة بعين الاعتبار ومسئولية الحكومة نيابة عن الشعب في ضمان الإدارة الرشيدة لاستدامة المياه، وأن تتحمل المجتمعات والجهات المحلية مسئولياتهم في إدارة مصادر المياه .

واقترح المؤتمرون إعطاء الأولوية لتحقيق الوصول إلى خدمات توصيل المياه والصرف الصحي للجميع مع إعطاء أولوية قصوى للفقراء والمحافظة على مستوى المعيشة للمناطق الريفية وتحسينها بمنهجية مستدامة من خلال تعظيم الاستفادة من كل قطره ماء.. وشدد على مسئولية المجتمعات المحلية عن المياه من خلال العمل مع الحكومة لإدارة المياه في اليمن والربط بين الأعراف التقليدية وقانون المياه بحيث يتم تنظيم إدارة المياه من خلال الجمع بين الأعراف التقليدية وقانون المياه من خلال الشراكة بين المجتمعات المحلية الهيئة العامة للموارد المائية والمجالس المحلية والمؤسسات الأخرى.

كما اقترح المؤتمر اتخاذ إجراءات صارمة على أعلى المستويات لوقف حفر الآبار غير القانونية وفي حالة عدم قدرة السلطات المحلية على وقف حفر الآبار الغير قانونية فإنه يتوجب الاستعانة بالمجالس المحلية وقوات الأمن والحكومة، وحتى رئيس الجمهورية في هذا الأمر.. إضافة إلى العمل على إنشاء مؤسسة وطنية لحفر الآبار لتكون هذه الهيئة المسؤولة الوحيدة عن إصدار تراخيص الحفر واستيراد الحفارات باعتبار المياه ثروة سيادية .

وأكد المؤتمر أربع طرق للحفاظ على المياه والتقليل من استهلاك المياه في القطاع الزراعي مع الأخذ بعين الاعتبار الحفاظ على دخل سكان الريف وتمثلت هذه الطرق بالاستثمار في أنظمة ري ذات كفاءة عالية , تقوية أو دعم أنظمة حصاد المياه، إدارة أحواض المساقط المائية والعمل على تغذية الخزانات الجوفية,و اتباع الطرق الزراعية المتطورة .

وشدد المؤتمر على ضرورة إنشاء شراكة لإدارة المياه اليمنية من خلال قيام الجهات الرسمية والشعبية المعنية بالعمل معا على ان تكون هذه الشراكة مدعومة من الجميع على المدى البعيد، وحيث تكون الإستراتيجية هي المرجعية للجميع وأن تتبنى الحكومة على المدى البعيد معالجة القضايا التي تهدد مستقبل الأمة ليس في قطاع المياه فحسب، ولكن جميع القضايا المهمة وعلى وجه الخصوص النمو السكاني والهجرة من الريف إلى الحضر والقات.

وأعلن المؤتمر الالتزام وتبني إعلان صنعاء حول الشراكة اليمنية للمياه وإنشاء لجنة عليا لمتابعة تنفيذ إعلان صنعاء برئاسة رئيس الوزراء وعضوية من يراه من الخبراء والمختصين في هذا المجال على المستويين المركزي والمحلي على ان تجتمع اللجنة بشكل دوري لتقوم بتقييم مدى التقدم للتنفيذ, وإصدار التوجيهات إلى محافظي المحافظات و رؤوساء لجان الأحواض المائية والمجالس المحلية وجهات الضبط المعنية بتطبيق القوانين ورفع ما تم تنفيذه.

وأكدو التزامهم على إنشاء جوائز الدولة للاستخدام والإدارة الرشيدة للموارد المائية يمنحها فخامة الأخ رئيس الجمهورية سنويا للمجتمعات المحلية والمزارعين والمؤسسات البحثية والأفراد الذين حققوا نجاحات او توصلوا إلى أفكار مبتكرة في مجال تحسين الإدارة المستدامة للموارد المائية.

وكان المؤتمر قد ناقش في جلسته الأخيرة عددا من التجارب العربية لإدارة المياه ومنها تجربتا سلطنة عمان والمملكة الأردنية الهاشمية ضمن ثلاثة محاور رئيسية, ناقشها المؤتمر هي: الموارد المائية في اليمن، والتحديات والإدارة المتكاملة للموارد المائية, واستراتيجيات وسياسات وإجراءات إدارة الموارد المائية ,بغية التوصل إلى قرارات مناسبة تعطي الحلول الناجعة لمعضلة باتت تتهدد مستقبل الأجيال في هذه البلاد شحيحة المياه .

من أعمال اختتام المؤتمر الوطني لإدارة وتنمية الموارد المائية